14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 18 أبريل 2010 م - العدد (14793) السنة الثانية و الأربعون

في اجتماع للقيادات العليا للدولة برئاسة رئيس الجمهورية:

التأكيد على الاهتمام بالثروة السمكية واستغلالها الاستغلال الأمثل
حث الحكومة على مواصلة الإصلاحات وتسريع جهود التنمية

صنعاء / سبأ:

رأس فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس اجتماعا للقيادات العليا للدولة جرى فيه الوقوف أمام العديد من القضايا والمستجدات التي تهم الوطن وفي مقدمتها التطورات السياسية والجوانب الاقتصادية والتنموية.

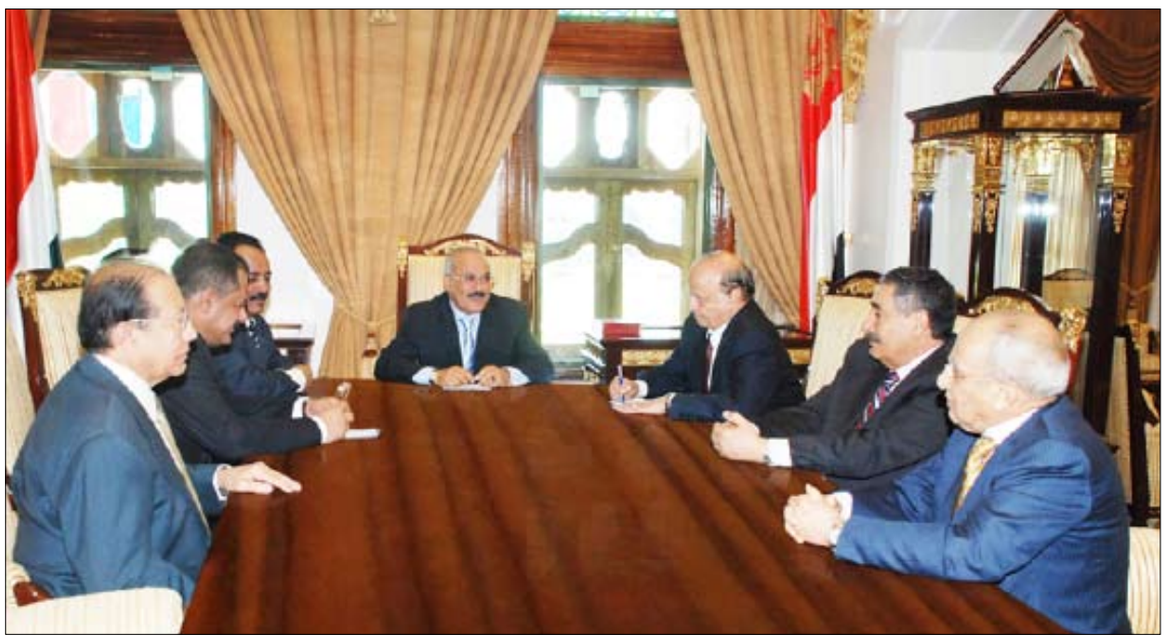

اجتماع القيادات العليا للدولة برئاسة رئيس الجمهورية.

التوجيه بإنشاء جامعة صعدة وتنفيذ إعادة الإعمار

كما وقف الاجتماع أمام التوجيهات الصادرة من فخامته خلال زيارته الأخيرة إلى محافظة حضرموت وفي مقدمتها الإسراع في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز المصاحب بقدرة 150 ميجاوات لتلبية احتياجات المواطنين في محافظة حضرموت واحتياجات الصناعة، وإنشاء جامعة وادي حضرموت و قناة (حضرموت) الثقافية وصحيفة (30 نوفمبر) الرسمية اليومية، إضافة إلى إنشاء ميناء في حضرموت بموقع مناسب في ضوء نتائج الدراسات الفنية والجدوى .

وأكد الاجتماع ضرورة الاهتمام بالثروة السمكية واستغلالها الاستغلال الأمثل ومنها في المجال الصناعي والتصدير وبخاصة اسماك التونة بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء عدد من مصانع الاسمنت في المحافظة وغيرها من محافظات الجمهورية من قبل القطاع الخاص وإنشاء شركة قابضة يساهم فيها رأس المال الوطني في الداخل والخارج وتخصص نسبة منها للاكتتاب العام للمواطنين للمساهمة في عملية التنمية وتمويل عدد من المشاريع الاستثمارية.

كما أكد الاجتماع ضرورة الإسراع في تنفيذ الحكومة لتلك التوجيهات.

واطلع الاجتماع على تقرير عن الجوانب الاقتصادية والإجراءات المتخذة من الحكومة إزاءها.. وأكد مواصلة الجهود المبذولة في المجال الاقتصادي والإصلاحات والتسريع بجهود التنمية على مختلف الأصعدة .

وناقش الاجتماع الأوضاع في محافظة صعدة في ضوء نتائج أعمال اللجان الوطنية الإشرافية والميدانية ومستوى تنفيذ النقاط الست وآليتها التنفيذية من قبل العناصر الحوثية إضافة إلى الخطوات والإجراءات المتخذة في مجال تطبيع الأوضاع في المحافظة وتسهيل عودة النازحين وإحلال السلام في المحافظة .

ووجه فخامة رئيس الجمهورية بسرعة استكمال الإجراءات الخاصة بإنشاء جامعة صعدة وتنفيذ عملية إعادة الإعمار وفقا للخطة المعدة من الحكومة.

وناقش الاجتماع العديد من القضايا والموضوعات المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة .

شدد على ضرورة تعزيز قدرات الدولة وفرض سلطتها القانونية

مجلس النواب يستمع إلى تقرير الحكومة بشأن الأوضاع الأمنية في عدد من المحافظات

صنعاء/ سبأ :

استمع مجلس النواب، في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى على الراعي، إلى تقرير الحكومة بشأن الأوضاع الأمنية في عدد من محافظات الجمهورية.

وعبر التقرير الذي قدمه إلى المجلس نائب وزير الداخلية اللواء صالح الزوعري، بحضور نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي ووزير الدفاع اللواء محمد ناصر أحمد، عن شكر الحكومة للبرلمان على اهتمامه العالي وشعوره بالمسؤولية الوطنية تجاه قضايا الوطن ومواطنيه، التي يخصص لها المجلس حيزا كبيرا في أعماله ومداولاته وتجد تعبيرها وانعكاسها في نتائج قراراته وتوصياته بصورة منتظمة.

اجتماع مجلس النواب أمس

كما أشاد تقرير الحكومة بالاهتمام الكبير والمتزايد لنواب الشعب بالأوضاع الأمنية في الجمهورية وفي مثل هذه الظروف التي يمر بها الوطن وتواجه فيها الحكومة ممثلة بأجهزتها الأمنية المختلفة جملة من التحديات والمستجدات الأمنية التي تستند الحكومة في مواجهتها وإحباطها إلى دعم البرلمان اللامحدود ومؤازرة شعبنا وحكمة القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأوضحت الحكومة في تقريرها أن تلك التحديات ونتائجها السلبية تسعى إلى تدمير التنمية والاستثمار والسياحة والإساءة إلى سمعة اليمن ودوره ومحاولة الإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وإشاعة الفوضى وثقافة الكراهية وزرع الخوف وعدم الاطمئنان في نفوس المواطنين وإلحاق الأضرار بممتلكاتهم وأرزاقهم، الأمر الذي يضع على كاهل الجميع واجب التصدي الحازم وبقوة القانون لأولئك الخارجين على القانون لتثبيت الأمن والاستقرار والدفع بعجلة التنمية للإمام.

ولفتت الحكومة إلى أن التعبير عن الرأي لابد أن يتم عن طريق الوسائل القانونية وهو أمر كفله الدستور والتشريعات السائدة ، وفي الوقت نفسه يعكس موقف القيادة السياسية تجاه التعبير السلمي والديمقراطي لأي جماعة أو فرد وبما لا يتجاوز حدود القانون أو الإضرار بوحدة الوطن واستقراره وهذا ما عبر عنه فخامة الأخ رئيس الجمهورية في أكثر من موقف ولقاء و في دعواته المتكررة إلى الحوار الوطني المسؤول تحت سقف الوحدة والجمهورية والديمقراطية .

ونوه تقرير الحكومة بالتزام الأجهزة الأمنية عند ممارسة مهامها في حفظ الأمن والنظام العام باستخدام سياسة ضبط النفس وعدم الرد على الاستفزازات والاعتداءات المتكررة على الأفراد ونقاط التفتيش ومقرات العمل إلا في حالة الدفاع عن النفس ودرء الخطر عن المواطنين وممتلكاتهم ، إلا أن تطور الأحداث وتمادي العناصر الخارجة على القانون في ممارسة جرائم القتل على الهوية والتقطع والنهب للممتلكات قد فرض على أجهزة الأمن القيام بمسئولياتها الوطنية في ردع وضبط تلك العناصر وملاحقتها لتقديمها للعدالة.

وأشارت الحكومة في تقريرها إلى أن تشخيص الوضع الراهن وتبين الأحداث والاخلالات الأمنية التي شهدتها محافظة الضالع وبعض مديريات محافظتي لحج وأبين خلال الفصل الأول من العام الجاري 2010م ووفقا لطلب مجلس النواب، فإن الحكومة قصدت إحاطة المجلس بتلك الأحداث كما هو في الواقع زمانا ومكانا ونتائجها المأساوية في الأرواح والممتلكات، لتضع الجميع أمام مسئولياتهم الوطنية باعتبار أن المعالجات تحتاج إلى مقاربة شاملة وتضافر جهود الجميع في الأجهزة الرسمية والمحلية كل في نطاق اختصاصه ومسئولياته لتعود الأمور إلى طبيعتها ونصابها ويأخذ العدل مجراه بحق أولئك الذين أساؤوا للوطن وخرجوا على الشرعية الدستورية وحاربوا الوطن ومكتسباته وعرضوا وحدته والسلم الاجتماعي للخطر.

وبينت الحكومة في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب أن الأحداث خلال الفصل الأول من العام الجاري 2010م أثبتت أن العناصر الخارجة على القانون في محافظة الضالع وبعض مديريات محافظتي أبين ولحج قد تمادت في ارتكاب العديد من الأعمال التخريبية تمثلت في تنفيذ عدد من الأعمال الخارجة على القانون مثل القيام بالمسيرات والتظاهرات ورفع الأعلام التشطيرية وترديد الشعارات المعادية للوحدة وإثارة الشغب والفوضى ونشر ثقافة الحقد والكراهية وارتكاب العديد من الاخلالات الأمنية وجرائم القتل والتفجيرات وإطلاق النار وإحراق الإطارات وقطع الطريق العام على المارين إلى المحافظات الأخرى.

وأفاد التقرير أن الأمر تطور إلى استخدام السلاح في الاعتداء على رجال الأمن والمواطنين والقيام بحرق بعض المحلات التجارية ونهب الممتلكات الخاصة والعامة وأن نشاط العناصر الخارجة على القانون تزايد خلال الفصل الأول من العام الحالي 2010م حيث بلغ عدد المظاهرات والإضرابات في المحافظات المشار إليها (245) حالة فيما بلغت عدد التفجيرات وإطلاق النار (87) حالة وبلغت حالات التقطع والنهب (124) حالة .

أما فيما يتعلق بالخسائر البشرية والمادية فقد أوضحت الحكومة في تقريرها أن عدد الشهداء والجرحى بلغ من العسكريين (10) شهداء و(48) جريحاً بالإضافة إلى مقتل (8)مواطنين وإصابة (72) مواطناً.

وبالنسبة للأضرار المادية كما بين التقرير تمثلت في الحاق الضرر بـ(6) مبانٍ و(18)آلية و(23) أضرار أخرى.

وفي مواجهة تلك الأعمال التخريبية أفادت الحكومة في تقريرها المقدم إلى المجلس أن الأجهزة الأمنية اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير الأمنية والتي كان لها ردود فعل ايجابية في أوساط المواطنين تمثلت في فرض هيبة الدولة وإعلاء صوت القانون وتفعيل دور الأمن في هذه المحافظات ، وتم خلالها إلقاء القبض على عدد من المطلوبين والمخربين وإحالتهم إلى القضاء.

وبهذا الصدد أثنى المجلس على جهود الحكومة الرامية إلى الحفاظ على تطبيق الدستور والقوانين النافذة والسكينة العامة وتعقب الخارجين على النظام والقانون وإحالتهم إلى القضاء.. وخول المجلس رئيس هيئة رئاسته إلى جانب الجهات المعنية في الحكومة وضع تصورات عملية وحلول لوضع حد لتلك الاخلالات الأمنية وإعلاء صوت القانون والنظام وهيبة الدولة.

إلى ذلك استعرض المجلس توصياته الموجهة للحكومة بشأن شكوى أهالي عزلة العنسيين وعزلتي الحبلة وحليان - الجعاشن مديرية ذي السفال محافظة إب، واقرها بعد التزام الجانب الحكومي بتلك التوصيات.

وأكد المجلس من خلال ذلك الزام الحكومة بضرورة فرز تلك القضايا التي تناولتها توصيات المجلس وإعطاء الأولوية منها للقضايا الملحة والعاجلة المرتبطة بأمن واستقرار المواطنين والحفاظ على ممتلكاتهم.

وقد شددت توصيات مجلس النواب على ضرورة تعزيز قدرات الدولة وفرض سلطتها القانونية ومنع تصرف أي شخص أياً كان موقعه خارج إطار الدستور والقانون والنظام العام.

من ناحية أخرى استعرض المجلس رسالة الحكومة الموجهة إلى المجلس المتعلقة بطلب اتخاذ الإجراءات الدستورية بشأن مشروع تعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م وتعديلاته بالقانون رقم (32)لسنة 2006م الخاص بالجرائم والعقوبات.

في تقرير قدمه نائب وزير الداخلية:

الأجهزة الأمنية استخدمت سياسة ضبط النفس عند ممارسة مهامها في حفظ الأمن والنظام

التأكيد على اتخاذ العدل مجراه بحق الذين أساؤوا للوطن وخرجوا على الشرعية الدستورية

10 شهداء و48 جريحاً من العسكريين ومقتل 8 مواطنين وإصابة 72 آخرين جراء الأعمال الخارجة على القانون